

## التوصيات:

### الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية في العراق

عقد المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ندوته الشهرية حول الواقع الزراعي الراهن والافاق المستقبلية للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق والموسومة "الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية في العراق" في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 2010/7/31 في القاعة الحمراء للنادي اللبناني الكائن في منطقة الجادرية بحضور عدد من أعضاء مجلس النواب وممثلين عن وزارتي الزراعة والموارد المائية وعدد واسع من المعنيين بالوضع الزراعي والأقتصادي وحشد واسع من الإعلاميين.

وقد تم مناقشة العديد من الاوراق البحثية نلتها مناقشة مستفيضة من السادة الحضور التي حقا عززت من فاعلية الندوة بشكل كبير، وتم الخروج بمجموعة من التوصيات التي يمكن ان نذكر اهمها على النحو الاتي:

#### اولا: السياسة الاستثمارية للقطاع الزراعي:

أ. اعطاء اولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للبلد الى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية، كما وان البرنامج الاستثماري للخطة يجب ان يوزع استثمارات القطاع الزراعي بشكل عادل حسب المحافظات وبما يتناسب والميزة النسبية لكل محافظة والامكانات الزراعية المتاحة فيها واستثمار هذه الامكانات والميزات النسبية بشكل كفوء ومتوازن.

ب. دعم القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك على النحو الاتي:

- 1) تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني المتكاملة.
- 2) تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير اسواق المال.
- 3) تبني سياسات ائتمانية تشجع القطاع الخاص على اعادة تأهيل مشاريعه المتوقفة وعلى اقامة مشاريع جديدة.

4) استمرار دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة خلال الاجل القصير.

5) دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء.

### ثانياً: السياسات المائية:

بات من الضروري الاهتمام بهذا الجانب واعطائه اولوية متقدمة ضمن سياسات التنمية في العراق عموماً والسياسات الزراعية ومن خلال مجموعة واسعة من البرامج والاجراءات التي يمكن تلخيصها بالاتي:

1. اعتبار المياه مورداً اقتصادياً مهماً ووضع تسعيرة مناسبة له للحفاظ على هذه الثروة.
2. ضرورة الوصول الى اتفاق مع دول المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما (تركيا وسوريا وايران) لقسمة المياه، وذلك لضمان توفرها بصورة مستمرة.
3. ضرورة تفعيل الموازنة المائية التي تعتمد عليها وزارة الموارد المائية، والتي هي الان في نهاية المرحلة الاولى على ان يتم الاسراع بانجاز المرحلة الثانية منها لمختلف القطاعات المستفيدة والمستهلكه، من جانب اخر العمل على تطبيق اساليب الاداره المتكامله للموارد المائيه.
4. تشغيل مشاريع السدود مركزياً، والاستمرار في صيانة السدود والخزانات وحل مشاكلها وانشاء سدود جديده في مناطق ملائمه، واستكمال ربط المبازل الرئيسي بالمصب العام، بالاضافة الى ضرورة استثمار المياه الجوفيه ستراتيجياً لمختلف الاغراض واناطة مسؤولية بجهه واحده وهي وزاره الموارد المائيه.
5. وضع السياسات الزراعيه المستقبليه بأستخدام بدائل ترشيد الاستهلاك والتشجيع على زراعه المحاصيل البديله الاقل استهلاكاً للمياه والمقاومه للملوحه والجفاف، كما يجب العمل على استنباط أصناف مقاومة الملوحه وثم ذلك من خلال استنباط صنفى الحنطة دجلة والفرات.
6. التركيز على انتاجيه الدونم واتخاذ الخطوات لتأهيل قدرات مستغلي الارض وزيادة اسعار الشراء للمحاصيل، ونشر تقانات الري الحديثه من خلال المشروع الوطني لتقانات الري الحديثه.
7. تأسيس مشروع وطني يتعامل مع دراسات التغيرات المناخيه العالميه وتأثيرها على العراق، واقامة بنك معلومات في مجال اداره المياه والري للاستفاده منه في عمليات التخطيط.
8. توجيه الدراسات البحثية باتجاه أيجاد الوسائل والتطبيقات الضرورية لرفع كفاءة الارواء والعودة الى أنشاء محطات بحثية، كما يتوجب التوسع في البرامج الارشاديه لتوعية مستخدمي المياه وبمشاركه الوزارات المعنيه.

**ثالثاً: التنمية الريفية:** رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني للمجتمعات الريفية ورفع الحيف الذي أصابهم في الفترات السابقة للحد بشكل كبير من ظاهرة الفقر المتركة في الريف العراقي.

**رابعاً: زيادة الانتاجية وتحسين الانتاج:** استخدام كل ما من شأنه رفع غلة الدونم أو الشجرة أو الحيوان المزرعي من خلال استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة والري وتربية الحيوان.

**خامساً: التنوع البيولوجي:** المحافظة على التنوع البيولوجي وزيادة مرونة نظم الانتاج الغذائي تجاه التحديات التي يشكلها تغير المناخ وزيادة عدد المحميات الطبيعية والمحافظة على القائم منها. استحداث مركز للزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة واستخدام المستخلصات النباتية كبداية عن المبيدات الكيميائية وتنشيط وتطوير المكافحة الإحيائية التي تبنت برامج إكثار الأعداء الحيوية (المفترسات) للآفات الزراعية والتي تقلل من الحاجة للمبيدات الزراعية وبالتالي تقلل من التلوث البيئي.

أنشاء الواحات والتغطية الطينية وتنمية النبت الطبيعي والنباتات الرعوية من خلال نشاط الهيئة العامة لمكافحة التصحر.

**سادساً: الميزة النسبية:** الاستفادة من الميزة النسبية والتخصص في المناطق الزراعية بدلاً من التوجه نحو التنوع وزراعة الاراضي الحدية بمحاصيل مختلفة.

### الإصلاح القانوني في القطاع الزراعي:

اولاً. وضع تشريع خاص لإدارة المياه بالمشاركة.

ثانياً. حصر الحيازة للاراضي الزراعية بنوعين اساسيين:

أ. الملك الصرف للاشخاص او الجماعات.

ب. الاراضي المملوكة للدولة.

ثالثاً. اعادة النظر بكافة القوانين والقرارات التي تحكم العلاقات الزراعية بقانون شامل واحد ينسجم مع الواقع الجديد.

رابعاً. الاهتمام بموضوع الملكية المشتركة ومشاكل ازالة الشبوع.

خامساً .تعديل قانون الاصلاح الزراعي 117 لسنة 1970 ( المادة 4 ) الفقرتين 3 و4 بما يسمح للفلاح المستفيد من التمتع بملكية الارض الموزعة عليه بما فيها حق التنازل الى الغير ممن هم اكثر قدرة وارتباط بالقطاع الزراعي .

سادساً .تطبيق القانون 35 لسنة 1983 المعدل على المساحات الكبيرة فقط .

سابعاً . النظر في تمليك الاراضي لاصحاب الحيازات من مستثمريها الفعليين .

ثامناً . اعادة النظر بقانون الارث بحيث لا يؤدي الى تفتيت الملكيات مستقبلاً ودون المساس بالصفة الشرعية للارث .

#### الرؤية التنموية للقطاع الزراعي:

اولاً: زيادة دور الانتاج الزراعي المحلي في تحقيق الامن الغذائي، من خلال العمل على زيادة انتاج السلع الغذائية والدخول الى تصدير التمور والفواكه من خلال توفير المستلزمات الاساسية للعملية الزراعية والاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية والانتاج ذو القدرة التنافسية والانتفاع من التكنولوجيا والخبرات الاجنبية الحديثة وتحفيز القطاع الخاص والاجنبي للاستثمار بكثافة في هذا القطاع .

ثانياً: رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت، واعتبار القطاع الزراعي كقطاع اساسي في تنوع الاساس الاقتصادي للاقتصاد العراقي وفي معالجة مسألة الفقر المترکز في الريف العراقي .

ثالثاً: حصول العراق على حقوقه المائية من دول المنبع , مع ترشيد الاستهلاك المائي داخليا .